السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣)

The Interior Politics of AbdulKareem Qasim Government (1958-1963)

أ.م.د سالم هاشم عباس أبو دلّه [١]

Assist. Prof. Salim Hashim Abbas Abu-Dillah

الخُلاصة

نتوصل من خلال خلاصة البحث إلى أمور وأحداث طرأت على حياة العراق السياسية الحديثة، وعلى مختلف الصُعُد، إثر قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ التي قادها الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، وهو أول حاكم عراقي حَكَمَ العراق من أبوين عربيين، بمعيّة مائة ضابط عراقي من الضباط الأحرار.

ولعلَّ أول حدث يلفت النظر في المجال السياسي، هو تغيّر نظام الحكم في الدولة العراقية من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، وتحرير العراق من الهيمنة الاستعمارية المتمثلة بالاحتلال البريطاني الذي كبّلَ العراق بقيود المعاهدات والاتفاقيات الطويلة الأمد.

وكذلك من الأحداث السياسية المهمة، هو إبعاد العراق من دائرة الأحلاف السياسية والدولية، كحلف بغداد، والاتحاد الهاشمي، التي من شأنها ربط العراق بعجلة الاستعمار الغربي.

أمّا في مجال إطلاق الحريات السياسية، فقد أطلقت الحكومة الحريات السياسية للأحزاب الوطنية في العراق للعمل السياسي بكل حرية، إلّا أنَّ الصراعات الحزبية والفكرية داخل المنظومة السياسية للدولة، أدّتْ إلى عدم استقرار سير الحكومة في أداء واجباتها.

١- كلية الطف الجامعة.

أمّا في المجال الاقتصادي، فقد آمنت حكومة عبد الكريم قاسم بضرورة الحفاظ على اقتصاد العراق المتمثل بثروته النفطية الغزيرة والمستَغَلّة من قبل الشركات الغربية، حتى إذا ما شعرت بالغبن اللاحق بالعراق، أسرعت بإصدار قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ القاضي بتأميم شركات نفط العراق، وبمستوى يحفظ للعراق حقه الاقتصادي من خلال إبعاد الشركات الغربية، وإناطة إدارة النفط بأيدٍ عراقية وطنية.

أما في مجال السياسة المالية والنقد الدولي، فقد سعت حكومة عبد الكريم قاسم إلى فكّ ارتباط العملة العراقية بالعملة الإسترلينية وتحريرها من تبعية صندوق النقد الدولي المسيطر على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ساعد كثيراً على إحياء واستقلال العملة الوطنية لتأخذ دورها الفاعل في استقطاب سوق النقد الدولي، وذلك عن طريق بيع النفط العراقي بالعملة الوطنية (الدينار العراقي) لا بالجنيه الإسترليني.

أما في المجال الزراعي، فقد كان لقانون الإصلاح الزراعي الصادر في الثلاثين من أيلول ١٩٥٨، أثرٌ كبيرٌ في نفوس الفلاحين، لتخليصهم من العبودية والاستغلال.

أما في مجال الإسكان، أوْلى عبد الكريم قاسم مشروع الإسكان اهتماماً استثنائياً، حيث شرعت حكومته ببناء المشاريع الخاصة بالدور السكنية لتشمل أكبر عدد من طبقة العمال والفلاحين والفقراء من ذوي الدخل المحدود، وكذلك منتسبي الجيش والشرطة على مختلف رتبهم وصنوفهم.

ولعلَّ اهتمامه بالسكن وبشريحة العوائل الفقيرة من العراقيين يعود إلى بيئته الفقيرة التي عاشها منذ نعومة أظفاره، حيث عانى وأسرته ألم الحرمان والحاجة حتى قست عليهم الظروف بالتنقل من دار إلى دار، ومن مدينة إلى مدينة، من أجل عيشٍ كريم، فكانت لعقدة السكن في نفسه أثر كبير، الأمر الذي حدى به ليهتم بالفقراء والمساكين عندما أصبح رئيساً لوزراء العراق، وكان كثيراً ما يردد في خطاباته عبارة: (أنا ابن الفقراء).

أما في المجال الصحي، أولت حكومته اهتماماً كبيراً ومتميزاً في بناء المؤسسات الصحية، ورعاية الأطباء وذوي المهن الصحية، وجلب الأطباء من الخارج من ذوي الاختصاص لمعالجة المرضى، وإرسال الطلبة العراقيين إلى خارج القطر من أجل التخصص في المجالات الطبية المختلفة، فضلاً عن بناء الكليات الطبية وبناء المستشفيات والمستوصفات العديدة في كافة محافظات العراق، وفي مقدمتها بناء مستشفى مدينة الطب في بغداد.

أمّا في مجال التربية والتعليم، فقد اهتمت حكومة عبد الكريم قاسم اهتماماً متميزاً بالتربية والتعليم، حيث اهتمت وزارة التربية المسمّاة آنذاك بـ(وزارة المعارف) بتطبيق خطة الإعمار الخمسية الخاصة بالوزارة، فاعتمدت اتباع المناهج الدراسية الحديثة المصحوبة بالرعاية التربوية لطلبة العراق، وشرعت بتنفيذ وبناء

الصروح العلمية والمعالم التربوية، والتي تمثلت بالجامعات العراقية، كجامعة بغداد، والجامعة المستنصرية، وجامعة الموصل، وجامعة البصرة.

الكلمات المفتاحية: عبد الكريم قاسم، السياسة الداخلية، المنجزات الوطنية.

Abstract

The inter policy of Abdul Karim Qasims government has brought a bout Fundamental changes in building the Iraqi state, foremost of which is the liberation of the country from the occupying British Colonialism, the declaration of the republic, and the liberation of the national economy from foreign hands by the decision of the oil companies and the removal of the Iraqi currency from pound sterling, and the agricultural reform law and housing project that spread throughout Iraq for the benefit of poor families, as well as the education and public health projection the country - In addition to releasing Freedom For parties and the media, Abdul Karim was able to achieve these major projects in are cord time of no more than Four and half years.

Keywords: Abdulkareem Qasim, Interior Policy, National Achievments.

المقدمة

اتسمت السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم، بكونها سياسة توافقية لتضم معظم الأحزاب السياسية، فجهد نفسه من خلال حكومته المؤقتة والمؤلّفة من مجلس السيادة ومجلس الوزراء، فتألفت وزارته الأولى من ثلاثة عشر وزيراً، ثلاثة من العسكريين، وعشرة من الوزراء المدنيين، ممن انتموا إلى الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة، كما سعى محاولاً لتحقيق روح الديمقراطية في حكم العراق، إلّا أنه فشل في ذلك بسبب الصراعات الحزبية، ورغم هذا الفشل السياسي، إلّا أنه استطاع بناء مفاصل الدولة من خلال إنجازاته الكثيرة، والتي بلغت أكثر من (١٩٣) مشروعاً عملاقاً، ولم يستطع إكمال بناء دولته المنشودة حتى أطيح به في الثامن من شباط ١٩٦٣م.

المبحث الأول: حكومة عبد الكريم قاسم وسياسة الحياد الداخلية

بعد أنْ نجحت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق، وتغيَّرَ نظام الحكم فيه من نظام ملكي إلى نظام جمهوري، شكّل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، أولى وزاراته المؤلفة من (١٣) وزيراً، ثلاثة وزراء من العسكريين بضمنهم رئيس الوزراء، والعشرة الباقية من المدنيين، وبعد تشكيل تلك الوزارة جرت على حكومته ستة تعديلات وزارية، ابتداءً من أول تعديل جرى في أواخر عام ١٩٥٨، ولغاية آخر تعديل في عام ١٩٦١[٢].

٢- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، مج٤، ص٣٣١.

أشار الكاتب السياسي العراقي (حسن العلوي) [٣] إلى طبيعة تشكيل الحكومة الأولى في عهد عبد الكريم قاسم فقال: "إنَّ عبد الكريم قاسم شكّل حكومته الأولى من شخصيات وطنية، ساهمت في قيادة جبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت في عام ١٩٥٧، لمواجهة حكومة نوري السعيد وتحالفاتها، وأختار وزراء ممن عرفوا بالنضال الوطني والخبرة والنزاهة في أول فرصة وآخر فرصة للعراقيين في حكومة جبهوية من ذلك النمط الخطير من خلال تاريخ العراق الحديث، وقد ساهم فيها الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والماركسيون المستقلون وعدد من الديمقراطيين، بالإضافة إلى عدد من الضباط الأحرار"، وبهذا فقد أوفى بالتزامه وقدّم تجربة ديمقراطية رائدة[٤].

كانت أولى إصدارات حكومته هو دستور الجمهورية العراقية المؤقت، والذي أُعلن رسميا في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨، وقد تضمّن مبادئ أُقرّت معظمها لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، فنصَّ على أن الشعب هو مصدر السلطات، وأنَّ القوات المسلحة هي ملك للشعب العراقي، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيه، وأعلنَ بأنَّ العراق جزء من الأمة العربية، واعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن، فأزالَ بذلك عقدة نفسية كانت مصدراً لسوء الظن والاضطرابات السياسية بين القوميتين الرئيسيتين فعزّز بذلك مفهوم الوحدة الوطنية[٥].

أمّا المؤرخ الألماني الدكتور (أوريل دان) فقد أبدى رأيه في وزارة عبد الكريم قاسم الأولى، فقال: "إنَّ كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي هو مصدر ثقة، إذ صرح بأنَّ (قاسماً) بالذات، كان مسؤولاً عن انتقاء أعضاء الهيئة الوزارية الثورية قبل الانقلاب ببضعة أيام، وكثيراً ما وصف بأنه ائتلاف مُحكم تمثلت فيه التجمعات والتكتلات السياسية في البلاد كافة، خلا الحزب الشيوعي العراقي الذي مثّل فيه بواحد من المتعاطفين"[٦].

كانت الوزارة الأولى مستقلة إيديولوجياً، رغم تياراتها المتناقضة وطرقها المتقاطعة، وقد جرى تركيبها على النحو الآت:

الضباط الأحرار مُثلوا بثلاثة من أعضائها، وفي هذا الرقم يدخل المنصب الأرفع وهو رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، ونائب رئيس الوزراء عبد السلام عارف، بوصف الأخير وزيراً للداخلية، ومسؤولاً عن مديريتَيْ

٣- حسن نوري سلمان العلوي، مفكر ومؤرخ عراقي، ولد عام ١٩٣٦ في بغداد منطقة كرادة مريم، خريج كلية الآداب/ جامعة بغداد، رئيس تحرير مجلة ألف باء العراقية، نائب عن الكتلة الشيعية في البرلمان العراقي، له مؤلفات عديدة، أهمها: العراق دولة المنظمة السرية، شيعة العراق وشيعة السلطة، عبد الكريم رؤية بعد العشرين... وغيرها من المؤلفات، نقلاً عن: د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية.

٤- حسن العلوي، عبد الكريم قاسم (رؤية بعد العشرين)، ص١٤٤.

٥- إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية العراقية، ص١٤٤.

٦- أوريل دان، العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣)، ص٥٨.

الشرطة والأمن، ونظراً لبروز مقام (ناجي طالب) في حركة الضباط الأحرار، فيجب أن يُعتبر تعيينه لمنصبه وزير الشؤون الاجتماعية تخفيض رتبة مكسوة بثوب تشريف، وتلك أول عملية من الإجراءات الإدارية التي برهن عليها ((عبد الكريم قاسم)) على براعته فيها[٧]، ولذا من يدقق في مِلاك وزارة عبد الكريم قاسم الأولى، يمكنه أن يجزم من إنها وزارة حيادية في المبدأ والعمل السياسي لدولة مستقلة ذات سيادة وقانون، كما يجزم أنَّ رئيس وزرائها كان حقاً يهدف إلى تطبيق مبدأ السياسة الحيادية للدولة العراقية على المستويين الداخلي والخارجي، فالوزراء فيها يشكلون نموذجاً حيّاً للنخبة السياسية، رغم اختلاف ميولهم ومبادئهم السياسية والثقافية، فهناك من الوزراء من يعتنق الفكر الماركسي ومنهم من يعتنق مبدأ الحزب الوطني الديمقراطي، وهناك من يعتنق مبدأ القومية العربية، ومنهم من يعتنق مبدأ حزب البعث، وبعضهم تمسّك بقوميته عربياً كان أم كردياً أم تركمانياً[٨].

حاولَ عبد الكريم قاسم أن يُرسي مبادئ الحياد الإيجابي في وزارته الأولى، من أجل توحيد الصف الوطني وتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة للبلاد.

رغم ما اتصفت به وزارته الأولى من مستوى سياسي متميز، إلّا أنها لم تَدُمْ طويلاً، حتى برزت فيها ظاهرة الإعفاء والاستقالة، وكان أول إعفاء صدر هو إعفاء العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من جميع مناصبه في الثلاثين من أيلول ١٩٥٨[٩].

إنَّ ظهور الصراعات الحزبية والتيارات الفئوية المتنازعة على السلطة، التي ظهرت على الساحة السياسية العراقية، كانت سبباً رئيساً في تفكك واستقالة وزارة عبد الكريم قاسم الأولى، فضلاً عن طبيعة التقاطع والابتعاد بينه وبين الضباط ممن اشتركوا معه في تفجير ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨[١٠].

كان هذا التباعد والتقاطع واضحاً في سلوك وحركات الضباط المناهضين لحكومة عبد الكريم قاسم، والذي تمثّل بحركة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[١١]، حيث قاد الحركة من حامية الموصل في الثامن من آذار ١٩٥٩، واشترك معه العميد الركن ناظم الطبقجلي، والمقدم رفعت الحاج سري، والعقيد الطيار عبد الله ناجي[١٢].

٧- أوريل دان، العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣)، ص٥٩.
٨- جريدة الوقائع العراقية، العدد (١)، في ٢٣/تموز/١٩٥٨م.
٩- محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام ١٩٥٨، ص٨١.
١٠- المصدر نفسه، ص٨٦.
١١- العقيد الركن عبد الوهاب الشواف: ضابط عراقي، ولد في الموصل ١٩١٦، أشغل منصب آمر اللواء الخامس، قام بانقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم في الثامن من آذار ١٩٥٩م، إلّا أنَّ الحركة فشلت وحُكم عليه بالإعدام، ودُفن في جامع أم الطبول. نقلاً عن: د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية.
١٢- يوسف محسن، ترميم صورة الزعيم، ص٣١.

كان من المتوقع أن يقع الانقسام في صفوف الجيش العراقي بعد الثورة، شأنه في ذلك شأن كل بلد استولى فيه العسكريون على السلطة، ويعود السبب في هذا الانقسام إلى التنافس الشديد بين فئات العسكريين المختلفة والتي تحاول كل واحدة منها أن تفرض سيطرتها على الأمور لتنفرد بالحكم، وكثيراً ما كان ينتهي هذا التنافس إلى صراع دموي يؤدي في النهاية إلى بقاء الأقوى من الفئات التي يتزعمها رجل قوي شديد المراس، فيسيطر على الأمور ويفرض إرادته في الحكم(١٣).

وكان أول تنافس ظهر بعد الثورة تمثل بحركة الشواف، وبتآمر عبد السلام عارف بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء، حيث عُرف عبد السلام بتهوره وتسرّعه واندفاعه غير المتزن نحو تحقيق أهدافه ألّا مسؤولة(١٤).

أما بالنسبة للعقيد عبد الوهاب الشواف فهو لم يكن على وفاق مع وجهات نظر عبد الكريم قاسم في المباحثات والمناقشات التي دارت بينهما قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، حيث دار الحديث حول الثورة ومستقبل الحكم ونوعية الإصلاحات المطلوبة، والجدال حول الوحدة مع سوريا والجمهورية العربية المتحدة وموقفها إذا ما نجحت الثورة في العراق(١٥).

إنَّ وزارة عبد الكريم قاسم الأولى، والتي اتصفت بالمدنية، قد تركت آثاراً كبيرة في نفوس بعض الضباط، ممن أشعرتهم أنَّ الزعيم عبد الكريم قاسم قد تفرّد بالحكم، وأنَّ إبعادهم عن مركز العاصمة بغداد، هو تحجيم لنشاطهم ونضالهم الوطني، وأخيراً عدم مشاركتهم في الحكم، ولذلك فقد عَدّوه منحرفاً عن مبادئ الثورة(١٦).

وإثر ذلك نرى أنَّ عبد الكريم قاسم كان مضطراً الى إلحاق التغيير في تشكيل وزارته الثانية، والذي حدث في أواخر سنة ١٩٥٩، حيث شمل هذا التغيير معظم الوزراء، ولم يبقَ فيها سوى أربعة وزراء من المدنيين وهم السيد محمد حميد وزير المالية، والدكتور إبراهيم كبه وزير الاقتصاد، والسيد هديب الحاج حمود وزير الزراعة، والسيد مصطفى علي وزير العدل(١٧).

كانت سياسة عسكرة الوزارة واضحة في حكومته، حيث زَجَّ أكبر عدد ممكن من الضباط العسكريين الموالين لسياسته في تشكيل وزارته الثانية، ويأتي هذا التغيير بسبب ما عاناه من صراعات سياسية وعسكرية ظهرت بداياتها واضحة في أول تشكيلة وزارية على عهده بعد تغيير نظام الحكم في العراق، لذلك فهو لم يتأخر في ترشيح وزرائهِ العسكريين ليسند إليهم أهم الوزارات السيادية كوزارة الدفاع ووزارة الداخلية،

١٣- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص١٢٣.
١٤- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، ص١٩٧.
١٥- العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الزوبعي، ثورة الشواف في الموصل، ص٢٧.
١٦- عبد الرزاق الحسني، موسوعة تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص٣٢٨.
١٧- المصدر نفسه، ٣٢٩.

والوزارات الخدمية الأخرى كوزارة النفط ووزارة الصناعة ووزارة الإسكان وغيرها من الوزارات حتى ارتفع عدد الوزراء من (١٣) وزيراً إلى (١٩) وزيراً في وزارته الثانية[١٨].

لم تستقر حكومة عبد الكريم قاسم على وزارة وطنية قوية، يمكن أن يعتمد عليها في تطبيق سياسته الحيادية التي آمن بها قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، ففي وزارته الأولى جاء انتخاب وزرائه بما يتناسب ومفاهيم الديمقراطية الحرة التي يؤمن بها عالم السياسة الحديثة، إلّا أنَّ الصراعات الحزبية والفئوية داخل وزارته قد لعبت دوراً فاعلاً في إحداث التغييرات الوزارية المتعاقبة لسنوات حكمه الممتدة بين عام ١٩٥٨ وصولاً العام ١٩٦١[١٩].

إنَّ سقوط الملكية في العراق في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، قد غيّر مظهر الأشياء كلها، وتغيّر الكثير من المقدمات السياسية، وتغيرت معها الأهداف والأمزجة والعلاقات المتبادلة بين الأحزاب المختلفة، وكان لا بدّ من عدم التوافق بين المصالح الحزبية والحياتية للقوميين والشيوعيين من أن يبرز إلى السطح إنْ عاجلاً أو آجلاً، ولكن الواقع أن حالات عدم التوافق هذه ظهرت بأكثر صورها حدةً خلال الأسابيع المبكرة بعد قيام الثورة[٢٠].

المبحث الثاني: المنجزات الوطنية لحكومة عبد الكريم قاسم

على الرغم من معاناة عبد الكريم قاسم من الصراعات السياسية والفكرية التي اخترقت وزارته، إلّا أنه لا يُنكر أن الأوساط السياسية قد شهدت له على مختلف الصُعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالمنجزات التي حققها والتي تُعد طفرة نوعية في تاريخ العراق الحديث، ولعل أهم هذه المنجزات هو المشروع الاقتصادي المتمثل في الحفاظ على ثروة البلاد النفطية عند إصدار قانون رقم (٨٠) في سنة ١٩٦١ القاضي بتأميم الشركات النفطية في العراق، والقضاء على الاحتكارات الأجنبية، فضلاً عن اهتمام حكومته بالمشاريع الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية ومشاريع الإسكان في أنحاء البلاد، حيث نُفذّت هذه المشاريع بزمن قياسي سابق لأوانه حتى بلغت أكثر من (١٩٣) مشروعا حيوياً شمل جميع ألوية (محافظات) العراق وأقضيته ونواحيه[٢١].

كما أنه استطاع أن يحقق تنفيذ مشاريع في غاية الأهمية والخطورة على مصير البلاد، ويُعَدُّ تحرير العراق من ربقة الاستعمار البريطاني من أخطر الأهداف السياسية التي استهدفت الحكم الملكي وإقامة الحكم الجمهوري في البلاد، ومن المشاريع السياسية الأخرى هو إخراج العراق من دائرة سياسة الأحلاف الدولية

١٨- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، مج٤، ص٤١٧.
١٩- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص١٦٤.
٢٠- حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)، ص١٣٩.
٢١- صحيفة الحقيقة، العدد (١٢٧٨) في ١٢/تموز/٢٠١٨م، ص٢.

كحلف بغداد[٢٢]، والحلف الهاشمي[٢٣]، والاتفاقيات السياسية المعقودة مع الغرب، وكذلك تأميم شركات نفط العراق بموجب قانون (٨٠) لسنة ١٩٦١، ثم إخراج العراق من قيد العملة الإسترلينية وتحرير اقتصاده من تبعية الاستعمار الغربي إلى الاقتصاد الوطني المستقل[٢٤].

ومن المشاريع السياسية الأخرى هي إلغاء جميع المراسيم التي صدرت عن الحكم الملكي، وتفويض مجلس السيادة الذي تولى السلطة المؤقتة في تنفيذ القوانين التشريعية والتنفيذية لحين تشكيل الحكومة المنتخبة من الشعب، حيث جاء في الدستور العراقي المؤقت والصادر في ٢٧ تموز ١٩٥٨ بقرارات عديدة، منها:

١- إصدار مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٣ وتعديلاته.

٢- إصدار مرسوم قانون الجنسية العراقية رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ وقانون الجنسية الخاص بالأسرة المالكة رقم (٤٩) لسنة ١٩٤٨.

٣- قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨.

٤- قانون تعديل العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤[٢٥].

ومن التشريعات الأخرى أيضاً:

١- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

٢- الغاء المراسيم والقوانين المقيدة للحريات العامة.

٣- إطلاق الحريات العامة والسماح في العمل السياسي.

٤- إلغاء جميع قرارات الفصل الصادرة ضد موظفي الدولة ومستخدميها في العهد الملكي.

٥- إلغاء جميع قرارات الفصل الصادرة بحق الأساتذة الجامعيين والمدرسين والمعلمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

٦- إلغاء قرارات وضع المواطنين تحت رقابة الشرطة أو ربطهم بكفالة أمنية.

٧- إصدار قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن من رجال العهد الملكي[٢٦].

٢٢- حلف بغداد: هو الحلف الذي شهدته الحرب الباردة، أُسّس عام ١٩٥٥ للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وتكوّن الحلف من: بريطانيا والعراق، وتركيا، وإيران، وباكستان.

٢٣- الاتحاد العربي الهاشمي: هو اتحاد كونفدرالي أُعلن عنه رسمياً في الرابع عشر من شباط ١٩٥٨ بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية.

٢٤- محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، ص٤٩٨.

٢٥- المصدر نفسه، ٤٩٩.

٢٦- صحيفة الحقيقة، العدد (١٢٧٨)، مصدر سابق، ص٢.

أما على مستوى المشاريع الزراعية:

فقد أعطت حكومة عبد الكريم قاسم أهمية قصوى لتشريع قانون الإصلاح الزراعي الصادر في (٣٠) أيلول ١٩٥٨ والذي ضمن حياة الفلاحين الفقراء وقضى على الإقطاع الذي جثم على أنفاس الفلاحين لفترة قاربت الأربعين عاماً من حكم العهد الملكي.

ولتحقيق هذا القانون فقد تم بناء المشاريع الزراعية المختلفة، وأقيمت عليها السدود وشق الأنهر والترع والمبازل، واستحداث المزارع العصرية وبناء الجمعيات حتى بلغت عشرون مشروعاً زراعياً كبيراً توزعت على مختلف الألوية[٢٧].

ومن المشاريع المهمة الخطيرة في حياة العراق هو إصدار قانون تأميم شركة النفط الوطنية، حيث بلغ من الأهمية بمكان أن يحضر المؤتمر رئيس الوزراء بنفسه، واللجنة المرافقة له لمفاوضة وفد الشركات الغربية في اجتماع عقد يوم السادس من نيسان ١٩٦١ ليخبرهم أنَّ الشركات الأجنبية، لا يمكنها بعد الآن التفريط بحقوق الشعب العراقي ولا يمكنها التلاعب بمقدراته[٢٨].

وفي المجال الاجتماعي:

فقد اهتم عبد الكريم قاسم اهتماماً استثنائياً بموضوع السكن الخاص بشريحة الفقراء المتعففين، حيث شرعت حكومته ببناء المشاريع الإسكانية العديدة لتشمل أكبر عدد من طبقة العمال ومنتسبي الجيش والشرطة على مختلف رتبهم وصنوفهم، حيث بلغ أعدادها ٤٥ مشروعاً إسكانياً متمثلة بدور القرى العصرية[٢٩].

وفي المجال الصحي:

فقد أولت حكومته بالمشاريع الصحية إيلاءً كبيراً، وكان رأس هذه المشاريع، مشروع بناء مدينة الطب في بغداد والتي تسع لـ (١٠٠٠) ألف سرير، والمستشفى الجمهوري الذي يسع لـ (٨٠٠) ثمانمائة سرير، كما تم بناء أكثر من (٢٠) مستشفى داخل العراق، و(١٦٠,٠٠٠) مستوصف، و(٢٨٠,٠٠٠) مذخر أدوية وُزعت بشكل يتناسب وبيئة السكان[٣٠].

٢٧- مجلة العراق الجديد، العدد (١١) في تشرين الثاني/١٩٦١م.
٢٨- جريدة الوقائع العراقية، العدد (٦١٦) في ١٢/كانون الأول/١٩٦١م.
٢٩- محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، ص٢٩٥.
٣٠- محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، ص٥٢٦.

وفي مجال المشاريع العلمية والتربوية:

فقد شهد العراق بناء الكثير من المعالم العلمية تمثلت بالجامعات العراقية، وفي مقدمتها جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية، وجامعة الموصل، ثم جامعة البصرة، فضلاً على بناء المدارس الابتدائية والثانوية العديدة التي عمّت أرجاء البلاد[٣١].

أما في مجال الصناعة:

فقد قطعت الحكومة شوطاً كبيراً في بناء المصانع والمعامل المختلفة، موزعة على ألوية (محافظات) العراق، كمعامل كبس التمور وتصديرها، وصناعة الألبان، ومعامل النسيج المختلفة، فضلاً عن إصدار قانون العمل المرقم (١) السنة ١٩٥٨ والمتضمن الحد الأدنى لأجور العمال في العراق، كما اهتمت الحكومة بالمشاريع الإنشائية، حيث شيّدت أكثر من (٢٢) جسراً على نهرَيْ دجلة والفرات والأنهر التابعة لها، وتم بناء أكثر من (٣٨٠٠) جمعية فلاحية، و(٨٧٠) جمعية استهلاكية، و(٤٥) داراً لاستراحة المواطنين والزائرين في مصيف صلاح الدين في شمال العراق[٣٢].

المبحث الثالث: موقف عبد الكريم قاسم من الأحزاب السياسية والقضية الكردية

إنَّ من أهم الأحزاب السياسية التي زامنت تأسيس الدولة العراقية هي الأحزاب الممثلة بالنخبة الحاكمة التي أخنت محلها على المستوى السياسي، كحزب التقدم، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الإخاء، وحزب الأهالي، وغيرها من الأحزاب التي تأسست على العهد الملكي[٣٣].

أمّا الأحزاب في العهد الجمهوري، فقد تمثلت بالأحزاب والكتل السياسية، السرية منها والعلنية، والتي ضمت أحزاب (الجبهة الوطنية) التي تشكلت سراً في سنة ١٩٥٧ كجهاز سياسي ضمَّ أربعة أحزاب سياسية فاعلة، هي حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب البعث، والحزب الشيوعي العراقي[٣٤]، ولما كانت الجبهة الوطنية على علم بقيام ثورة الرابع عشر من تموز، فقد بادرت إلى الاشتراك في الحكومة، تبعاً للاتفاق الذي حصل بين ضباط الثورة وبين الجبهة الوطنية وذلك قبل قيام الثورة.

إلّا أنَّ المصالح الذاتية للأحزاب، وتمرد بعض الضباط المنشقين على الثورة والخلاف الحاصل بينهم، فرّق الوحدة الوطنية وأدخلَ الأحزاب في صراع مرير خلق المتاعب لها وللشعب العراقي[٣٥].

٣١- مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٧٩) في آذار/١٩٧٦م، ص٢٧.
٣٢- صحيفة الحقيقة، العدد (١٢٧٨)، مصدر سابق، ص٣.
٣٣- نزار توفيق سلطان حسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، ص٦٨.
٣٤- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٩.
٣٥- إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية العراقية، ص١٩٧.

ولما وُصفت الحكومة على عهد عبد الكريم قاسم من أنها حكومة مؤقته، لذلك فهي لم تعترف رسمياً بالأحزاب السياسية، كما أنها لم تنكر حق الأحزاب في العمل السياسي، وبما أنّ الثورة قد ألغت القانون الأساسي، فإنّ الأحزاب سعت لاستعادة حقها في العمل السياسي، على أساس أن القانون الأساسي أصبح لاغياً فيكون قرار حل الأحزاب هو الآخر لاغياً[٣٦].

أمّا بالنسبة إلى حركة الضباط الأحرار، فهي آمنت بإقرار فكرة الجمهورية والأخذ بها، لقناعاتهم بأنَّ الوحدة العربية لا يمكن تحقيقها في ظل النظام الملكي، فضلاً عن وجود النظام الجمهوري في مصر وسوريا، فإنّ النظام الجمهوري يمكنه من إتاحة الفرصة لممارسة العمل السياسي بصورة علنية في إجازة (الأحزاب السياسية) في البلاد والهادف إلى تحقيق الديمقراطية[٣٧]، وعلى أثر ذلك سمح عبد الكريم قاسم للأحزاب السياسية التي كانت مجازة في العهد الملكي، أن تزاول عملها السياسي، وكذلك سمح للأحزاب السرية والعلنية على عهد حكومته في العمل السياسي، إلّا أنّ تضارب وتباعد النظريات والمبادئ الفكرية والسياسية لهذه الأحزاب قد انعكس سلباً على مفهوم الوحدة الوطنية والتي كان العراق بأمسّ الحاجة إليها وهو لم يزل توّاً قد تحرّر من ربقة الاستعمار البريطاني.

إنَّ مجمل نقاط الصراع التي دارت بين الأحزاب السياسية، هي صراعات تخص شرعية السلطة وسياسة الاقتصاد، والموقف من القضايا القومية والدولية.

وإذا كانت الثورة قد نجحت في تغير النظام الملكي إلى النظام الجمهوري في العراق، إلّا أنها ابتعدت كثيراً عن تشكيل مجلس قيادة الثورة، مع إعطاء الأهمية القصوى لقرارات مجلس الوزراء، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار حكم البلاد[٣٨].

لذلك فقد ظهر الصراع جليّاً بين الأحزاب السياسية بعد نجاح الثورة مباشرة، فكان أول صراع قد ظهر بين الشيوعيين والقوميين والبعثيين إثر الحركة الانقلابية التي قادها العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل في الثامن من آذار ١٩٥٩، حيث ذهب ضحيتها العشرات من المواطنين المدنيين والعسكريين، الأمر الذي دفع عبد الكريم قاسم بتوجيه نداء إلى جميع الأحزاب السياسية، يناشدهم التوقف عن الصراع السياسي حتى يتم تشكيل الحكومة الدائمة[٣٩].

استجابت الأحزاب السياسية لنداء رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وحلّت نفسها في الحال، وحين حلّت الذكرى الأولى لثورة تموز في سنة ١٩٥٩، أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم عهد موافقته على قيام

٣٦- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، مج٤، ص٢٩٣.
٣٧- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص١٨٨.
٣٨- محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، ص٢٩٦.
٣٩- مجلة أوراق من ذاكرة العراق، العدد (٨٣) في ١٥/آذار/٢٠١٩م.

أحزاب سياسية جديدة فور انتهاء مرحلة الانتقال في كانون الثاني/١٩٦٠، ولما اقترح بعض الساسة العراقيين على عبد الكريم تشكيل حزب سياسي باسمه لقيادة البلاد، كان ردّهُ حازماً وقاطعاً بالرفض، رغم الضغوط السياسية المتكررة عليه(٤٠).

ويُستدل من رفضه هذا، على إيمانه بحكومة مستقلة حيادية بعيدة عن سياسة الأحزاب ذات الاتجاهات المختلفة، كان يردد في خطاباته: (إنني فوق الميول والاتجاهات) (٤١).

وعلى الرغم من إيمانه بالوحدة الوطنية التي جمعت الأحزاب قبل أيام الثورة إلّا أنه لم يؤمن بالسياسة الحزبية، ولا حتى بسياسة الحزب الواحد في قيادة الدولة، وازداد إيمانه رسوخاً سيما بعد محاولة الاغتيال التي تعرّض لها في شارع الرشيد من قبل حزب البعث في ١/تشرين الأول/١٩٥٩(٤٢)، حيث تم إطلاق الرصاص عليه بكثافة وهو في سيارته، الأمر الذي أدّى إلى إصابته في كتفه الأيسر وقتْل سائقه، كما قُتل قائد المجموعة المكلفة بالاغتيال عبد الوهاب الغريري، وجُرح كل من صدام حسين وسمير النجم بعد فشل المحاولة، حيث لاذ بالفرار بقية المجموعة تخلصاً من أوامر القبض عليهم، وفي مقدمتهم القيادي البعثي والمخطط لعملية الاغتيال فؤاد الركابي، وهو الأمر الذي زاد من إصراره على رفض الأحزاب السياسية، والتمسك بالحكم الفردي(٤٣).

فعبد الكريم قاسم لم ينتمِ إلى أية فئة سياسية أو حزبية، بالرغم مما أشيع عنه بانتمائه إلى الحزب الشيوعي العراقي، حيث أشاع ذلك الشيوعيون عندما كان قاسماً صديقاً للشيوعي الناشط رشيد مطلك، ولذلك نلحظ عدم رغبته بالتعاون مع الشيوعيين عندما صرح عشية عيد العمال في الثلاثين من نيسان ١٩٥٩، حيث قال: ((إنَّ الحزبية رجسٌ من عمل الشيطان))، وبعد ذلك لم يعد قاسم حليفاً متعاوناً مع الأحزاب بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي(٤٤).

وعلى الرغم من ذلك كله، فقد أصدرت حكومة عبد الكريم قاسم وبعد مرور ثلاثة أشهر من حادثة الاغتيال، قانون (تنظيم الجمعيات) في ٦/كانون الثاني/١٩٦٠، وهو يوم تأسيس عيد الجيش العراقي، وعلى أثر ذلك تقدمت أربعة أحزاب في ٩/كانون الثاني/١٩٦٠ إلى وزارة الداخلية للموافقة على طلبات التأسيس، والأحزاب هي:

١- الحزب الوطني الديمقراطي، ويمثله كامل الجادرجي.

٢- الحزب الكردي الديمقراطي، ممثلاً بـ (الملّا مصطفى البرزاني).

٤٠- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، مج٤، ص٢٩٤.

٤١- مجلة من أقوال الزعيم، العدد (٥٦) الصادر في أيلول/١٩٦٠م، ص٣.

٤٢- جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم (البداية والسقوط)، ص١٢٠.

٤٣- أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص٢٣٨.

٤٤- طه ناجي، ثورة العراق المجيدة ١٤/تموز/ ١٩٥٨ والرهان على العسكر، ص١١٧.

٣- الحزب الشيوعي العراقي، ممثلاً بـ (زكي بسيم).

٤- الحزب الشيوعي العراقي، ممثلاً بـ (داود الصايغ)[٤٥].

إلّا أنه لم يكتمل عام على تراخيص الأحزاب السياسية، حتى بدأت الحكومة في الحد من نشاطاتها وتحركاتها بشكل مباشر وغير مباشر[٤٦].

يبدو أنَّ عبد الكريم قاسم لم يكن له موقف ثابت من الأحزاب السياسية في العراق، ورغم ميله في البدء إلى الحزب الشيوعي العراقي، إلّا أنه سرعان ما أبعدهم وحمل عليهم، وزجَّ بهم في السجون والمعتقلات وطاردهم وأغلق صحيفتهم[٤٧].

وفي سنة ١٩٦١-١٩٦٢ شنّت الحكومة حملة اعتقالات قاسية ضد الأحزاب السياسية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، حيث تم إبعاد أعضائه من المراكز المهمة في الدولة، بعد أن استهدفتهم عمليات التصفية والاغتيالات التي قامت بها عناصر المخابرات ودوائر الأمن المتعاونة أساساً مع الرجعية والإقطاع، حتى أصدرت مجالس الأحكام العرفية أحكاماً بالموت على (١٠٦) من الشيوعيين واستمرت لتصل إلى (٢٦٩) ممن قُتلوا وهُجّرت عوائلهم التي بلغت (٣٤٢٤) عائلة، واعتقلت أكثر من (٢٢) ألف مواطن[٤٨].

وعلى الرغم من كل ما أصاب الدولة العراقية على عهد عبد الكريم قاسم من صدمات وكدمات أشكلت عليه مفهوم بناء الوحدة الوطنية في بلد مثل العراق الذي عانى من مرارة الاحتلال البريطاني لتسع وثلاثين عاماً، ليذوق بعدها طعم التحرير والتخلص من هيمنة الاستعمار، إلّا أنَّ ذلك لا ينفي وطنيته وحرصه الشديد على احترام سيادة القانون، فهو لم يفكر يوماً باختراق القانون مذ كان ضابطاً صغيراً برتبة ملازم وحتى وصوله إلى رتبة فريق ركن، وهو لم يستغل منصبه في الدولة لمصالح شخصية وأهواء ذاتية، كما فعلت الحكومات التي أتت من بعده، حيث كسر متاع الدنيا بإرادة لا تلين، فقد عاش بثوب عسكري ومات بنفس الثوب من أجل بلده وشعبه، وهذا ما لم نجده إلّا عند أفراد قلائل من حكام العالم[٤٩].

أمّا بالنسبة للقضية الكردية:

فقد اتّصفَ موقف عبد الكريم قاسم بالوطنية الخالصة تجاه القضية الكردية، بناءً على معطيات الثورة ومسارها الوطني، حيث اهتم بالقضية الكردية وبحزبها الكردستاني، الذي أبدى نشاطاً فاعلاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بزعامة القيادي الكردي إبراهيم أحمد، المتعاون أصلا مع الشيوعيين من أجل تحقيق مطالب الأكراد الوطنية إذا ما نجح الحزب الشيوعي في تسلّم الحكم. وبالوقت نفسه علّقَ الأكراد آمالهم

٤٥- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، مج٤، ص٢٧٤.
٤٦- حنا بطاطو (العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)، ص٤٠٨.
٤٧- أوريل دان، العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣)، ص٤٠٨.
٤٨- طه ناجي، ثورة العراق المجيدة ١٤/تموز/١٩٥٨ والرهان على العسكر:، ص١٦٤.
٤٩- طالب الحسن، اغتيال الحقيقة، ص٦٧.

على الملا مصطفى البرزاني عندما سمح له عبد الكريم قاسم بالعودة من منفاه في مهاباد في إيران، إلى شمال الوطن ليتزعم الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث صُرفت له ولأتباعه رواتب سخية، وعُرض عليه في حينه منصب نائب رئيس مجلس السيادة في الدولة العراقية، إلّا أنه رفض ذلك[٥٠].

في السادس من تشرين الثاني ١٩٥٩، عقد الحزب الكردستاني برئاسة البرزاني مؤتمراً، وضعَ خلاله منهاجه الخاص بمطالب الأكراد، وبعد مرور ثلاثة أشهر على انعقاد المؤتمر قدّم الحزب في التاسع من كانون الثاني ١٩٦٠ طلباً إلى وزير الداخلية، ولكن رُفض برنامجهم المطابق لمبادئ الماركسية اللينينية، سيما الفقرة السابعة من برنامجهم التي تنص على تصريحهم القائل: (إننا سنكافح من أجل حقوق الشعب الكردي من حيث تمثيله في جميع دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية وبحسب عدد سكان الأكراد في العراق)[٥١].

وعلى الرغم من التحذيرات الحكومية المتكررة لتحركات البرزاني وحزبه والتي ظهرت ناشطة في ممارسة العمل السياسي المخالف لنظام الحكومة، الأمر الذي أدى إلى إساءة العلاقة بين عبد الكريم قاسم والبرزاني، ومن ثم نشوب حرب الشمال الطاحنة، فضلاً عن نشوب أحداث الموصل وكركوك التي تركت أثراً كبيراً في اتساع هوّة الخلاف بين الحكومة والأكراد البرزانيين، فاشتعلت الحرب بين العرب والأكراد في التاسع من تشرين الثاني ١٩٦١[٥٢]، ولم تهدأ الحرب بعد هذا التاريخ، حيث استمرت حرب الشمال على عهد عبد الكريم قاسم، وبقيت نيرانها مستعرة على عهد الحكومات التي تلت حكم قاسم، فلم تتوقف إلّا في عام ١٩٧٥[٥٣].

المصادر والمراجع

أولاً: الموسوعات:

١. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.

٢. العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الزوبعي، موسوعة ١٤/تموز/١٩٥٨، ثورة الشواف في الموصل، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، ١٩٨٩م.

٣. عبد الرزاق الحسني، موسوعة تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٨٠م.

٤. عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، طبع الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.

٥٠- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص١٩٥.
٥١- علي كريم سعيد، عراق ٨/شباط/١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص٢٤٧.
٥٢- طه ناجي، ثورة العراق المجيدة ١٤/تموز/١٩٥٨ والرهان على العسكر، ص٧٩.
٥٣- أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص١٣١.

ثانياً: الكتب:

١. أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، دار الروضة، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
٢. إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية العراقية، دار الحياة، القاهرة، مصر.
٣. أوريل دان، العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣)، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار نبز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩م.
٤. جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم (البداية والسقوط)، الدار العربية، بغداد، العراق، ١٩٨٣م.
٥. حسن العلوي، عبد الكريم قاسم (رؤية بعد العشرين)، منشورات دار الزوراء، لندن، بريطانيا، ١٩٨٣م.
٦. حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)، مطبعة فرهاد، قم، إيران، ٢٠٠٥م.
٧. طالب الحسن، اغتيال الحقيقة، دار أور للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.
٨. طه ناجي، ثورة العراق المجيدة ١٤/تموز/ ١٩٥٨ والرهان على العسكر، دار الرواد، بغداد، العراق، ٢٠٠٩م.
٩. علي كريم سعيد، عراق ٨/شباط/١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
١٠. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، ١٩٨١م.
١١. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، قم، إيران، ط١، ١٤١٨هـ.
١٢. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق، دار الحرية، بغداد، العراق، ١٩٨٣م.
١٣. محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام ١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ٢٠٠٢م.
١٤. محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم (دراسة في القوى السياسية والصراع الأيديولوجي ١٩٥٨-١٩٦٣م)، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، العراق، ١٩٨٩م.
١٥. نزار توفيق سلطان حسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مطبعة دار آفاق عربية، بغداد، العراق، ١٩٨٤م.
١٦. يوسف محسن، ترميم صورة الزعيم، دار الحصاد، بغداد، العراق، (د. ت).

ثالثاً: الصحف والمجلات:

١. جريدة الوقائع العراقية، العدد (١)، في ٢٣/تموز/١٩٥٨م.
٢. جريدة الوقائع العراقية، العدد (٦١٦)، في ١٢/كانون الأول/١٩٦١م.

٣. صحيفة الحقيقة، العدد (١٢٧٨)، في ١٢/تموز/٢٠١٨م.
٤. مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٧٩)، في آذار/ ١٩٧٦م.
٥. مجلة العراق الجديد، العدد (١١)، في تشرين الثاني/ ١٩٦١م.
٦. مجلة أوراق من ذاكرة العراق، العدد (٨٣)، في ١٥/آذار/ ٢٠١٩م.
٧. مجلة من أقوال الزعيم، وزارة الإرشاد، مطبعة الرابطة، بغداد، العراق، أيلول/١٩٦٠م.